الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: نحو أساس ثقافي جديد للنظام العربي

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2003) *الافتتاحية: نحو أساس ثقافي جديد للنظام العربي*. رواق عربي، 8 (3)، 10-27.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

نحو أساس ثقافي جديد للنظام العربي

نشأت جامعة الدول العربية، وهى الإطار المؤسسي للنظام العربي، قبل الأمم المتحدة. وكان وراء قيامها نوعان من الدوافع. كان الفكر الاستعماري البريطاني يحضِّر المنطقة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويدفع نحو بناء منظمة إقليمية تسد فراغ القوة بعد مغادرة القوات البريطانية. ومن ناحية أخرى كانت الحركة القومية العربية قد طرحت هوية جديدة للمنطقة، تصلح لتمييزها عن القوى الطامحة لاستيعاب الحركة الاستقلالية، ومنظومة الدول الجديدة التي كان لابد أن تتمخض عنها. وقد ظل الصراع بين ثقافة القوة وثقافة الهوية يكيف أداء النظام منذ نشأته.

والآن، وبعد نحو خمسة وخمسين عاما من نشأته، فشل النظام العربي في تحقيق أي من الأدوار والوظائف المنتظرة منه. فهو لم يحقق استقرار المنطقة، ولم يتمكن من صيانة استقلال الدول الأعضاء فيه، وقد ضاعت فلسطين بعد ولادته بقليل، وضاعت العراق بعد أن وصل هذا النظام إلى طور التحلل والشيخوخة.

وفى نفس الوقت لم يمنح هذا النظام الهوية العربية إطارا مؤسسيا يصلح لوضع سياسات جماعية في أي مجال، أو للتعامل مع التجمعات الدولية بصورة جماعية.

وبينما لا يطلق أحد رصاصة الرحمة على هذا النظام فان أحدا لا يتوقع أن يتمكن من اكتساب أي قيمة سياسية إيجابية فى المستقبل المنظور. ومن الواضح انه لن يكتسب أدنى حيوية إلا إذا شهدت المنطقة تغيرات إيجابية جديدة تمنحه قوة دفع كبيرة أو تعيد بناءه من جديد كلية.

وحتى نشهد قوة الدفع هذه قد يلعب النظام العربي أحد دورين. الأول يتفق مع الاتجاه العام للتغير فى علاقة المنطقة بالنظام العالمي وخاصة الولايات المتحدة. وقد يوظف النظام فى هذا الإطار لصالح إضفاء الشرعية على الهيمنة الأمريكية

وسياساتها، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. أما الدور الثاني فهو حجب الشرعية عن البدائل الإقليمية التي قد يتم وضعها لوراثة الهوية العربية، وسد فراغ القوة الذي تعيشه المنطقة من الناحية الإستراتيجية.

وربما يكون بوسع النظام العربي أن يقوم بهذا الدور السلبي. ولكن النجاح فى تلبية المهام الدفاعية لا يعنى بالضرورة ضمان انطلاق النظام أو قيامة بأدوار إيجابية.

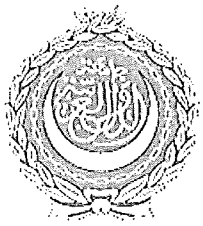

وترى هذه الورقة أن إحياء الفكرة العربية سياسيا، من خلال ترتيبات مؤسسية إقليمية جديدة، يتوقف إلى حد بعيد على طرح مشروع ثقافي عربي جديد، أي أساس ثقافي جديد للنظام. وقد يتم ذلك في سياق تجديد بطيء للجامعة العربية، أو من خلال بناء هيكلية إقليمية جديدة. وتقترح تطوير ثقافة رسالية جديدة كبديل لثقافة القوة وثقافة الهوية اللتين تنازعتا السيطرة على الفكر السياسي العربي والجامعة العربية.

وتعرض الورقة لهذه الفكرة من خلال مناقشة وظائفه وطبيعته وقيمه الكبرى وبناءاته المؤسسية ومشروعاته أو محتواه البرنامجى. وفى معرض مناقشة طبيعة هذا النظام تقدم الورقة تصورا لأساس ثقافي بديل.

أولا: طبيعة النظام العربي

في لحظات التردي والتحلل يسارع الجميع بالطعن فى النظام، والتفنن فى بيان أوجه العوار المعروفة فيه. وليس هناك ما يفيد كثيرا فى توجيه مزيد من الطعن فى هذا النظام. فالمثل الشعبي يقول بأن "البقرة التي تقع تكثر سكاكينها".

ولعلنا مع ذلك نستطيع أن نقترح محددات جديدة للمشروع العربي المستقبلى بإلقاء الضوء على بعض الجوانب التي لم تحظ باهتمام كبير حتى الآن.

فقد تدفق النقد الموجه للنظام العربي عبر منظورين مختلفين كلية. الأول يقول بأن النظام العربي قد ولد في ذات اللحظة التي حصلت فيها الدولة الوطنية على استقلالها. وكان من الطبيعي أن يتوطد نظام الدولة الوطنية وهو النظام الذي اثبت صلابته عالميا وذلك على حساب فكرة رخوة نسبيا قد تكون ممكنة على المدى

البعيد وهى الفكرة العربية، التي قدمت كبديل لما أسماه القوميون بالقطرية. فالتنظيم الإقليمي ينهض أساسا على تنازل الدول الوطنية عن جزء من سيادتها لتمكين مؤسسة إقليمية جديدة من القيام بأدوار كلية غير قابلة للتجزئة مثل الأمن الإقليمي أو ربما التنمية أو التعبير المؤسسي عن هوية جماعية مثل الهوية العربية. ولما كانت الدولة الوطنية قد حصلت على كيانها الجديد بعد كفاح طويل لم يكن من المنتظر أن تقوم نخب الحكم الجديدة بالتنازل عن أي جزء من وظائف السيادة لصالح هذا الكيان الإقليمي. ويتفق مع هذا التحليل أن الواقع السياسي الإقليمي فرض أولوية الأمن الوطني على الأمن الإقليمي والتنمية الوطنية على التنمية الإقليمية وبناء مؤسسات الحكم والسلطة على المستوى الوطني بالمقارنة ببناء مؤسسات النظام الإقليمي وهكذا.

نخب الحكم في الدول الوطنية لم تتنازل عن أي جزء من وظائف السيادة لصالح الكيان الإقليمي.

وبينما تمثل أفضل تبرير ثقافي للنظام العربي في فكرة القومية أو الهوية العربية المشتركة فان الواقع كان يستوعب الدولة الوطنية البازغة فى أطر وعمليات أخرى تماما. فالاقتصاد الوطني كان مستوعبا تماما فى الاقتصاد العالمي. كما أن المتغيرات الجوهرية بالنسبة للأمن والاستقرار السياسي بل والمحددة لذات بقاء الدولة كانت بيد القوى الكونية الكبرى. وعلى المستوى الداخلي مثلت عملية دمج الكيانات القومية الفرعية واللغوية والدينية والطائفية تحديات كبيرة غير قابلة للتأجيل أو التماهى مع عملية بناء هوية أوسع ونظام سياسي فى فضاء أعرض وأبعد عن تناول النخب والجماهير المحلية على السواء.

ويقوم نقد النظام الإقليمي من هذا المنظور على عدم واقعيته أيديولوجيا ومن ثم ازدواجيته التي يمكن الكشف عنها بسهولة من خلال اللغة الفضفاضة والآمال والتوقعات المثالية المخادعة التي كرسها فى الثقافة العربية. ويضيف هذا النقد أن النظم العربية كانت تتلاعب بهذه الآمال من أجل تكريس مشروعيتها على حساب الديموقراطية وحقوق الإنسان وتلبية طموح بعضها في التوسع الإقليمي بوسائل مشروعة وغير مشروعة.

ويبدو واضحا أن هذا النقد نفسه يتسم بالازدواجية. فهو يدعو للتحلى بالروح العملية فى مقابل اليوتوبيا القومية. وهو يبرز قيم بديلة المفترض أنها ليبرالية تقوم

على سعادة الفرد وتحتفل بحرياته.

وفى المقابل ينطلق القوميون الراديكاليون من إدانة النظام العربي لأنه انحرف عن الأهداف والقيم المتوخاة منه وبصفة خاصة قيم التحرر من التبعية والنضال ضد الصهيونية وجميع صور الاستعمار والاعتماد الجماعي على النفس وبناء اقتصاد مستقل وقادر على المنافسة وتلبية حاجات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عن هويته القومية بالتحرك حثيثا نحو نموذج دولة متحدة ولو بصورة تدريجية.

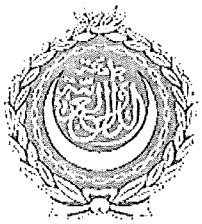

وحيث أن ظلالا مختلفة من الفكر القومي سيطرت أيديولوجيا وربما مؤسسيا في النظام العربي قد يسهل إلقاء مسئولية الفشل على هذه الفكرة بذاتها وممثليها السياسيين والأيديولوجيين. ومن ناحية أخرى فان التيار الذي يتبنى النقد البراجماتى والحرياتى للنظام العربي إنما يحضر الواقع السياسي لثقافة جديدة قد تستخدم لتبرير إخضاع المنطقة للهيمنة الأمريكية باسم البحث عن أفاق ثقافية جديدة.

والواقع أن الروايتان الكبيرتان اللتان تقفا وراء هاتين الدفقتين المختلفتين من النقد الثقافي للنظام العربي قد لا تمثلا تصويرا دقيقا لا للطريقة التي عمل بها هذا النظام ولا لقيمه الفعلية.

فالقول بأن النظام العربي قام على يوتوبيا قومية تعوزه الدقة إلى حد كبير. كما أن القول بأن النظام العربي كان له دور باطش أو معاد للحريات والحقوق الديموقراطية قد تكون فيه مبالغة.

فكما أشرنا فى المقدمة نشأ النظام العربي بدافع من الحاجة إلى هيكلية إقليمية ترتبط مع الاستعمار الغربي. وبينما هزمت هذه الفكرة بسبب المد الثوري الذي اجتاح المنطقة في عقد الخمسينات فان هذا المد لم يحتكر أبدا السيطرة على هذا النظام. والواقع أن النظم الراديكالية العربية بما فيها الناصرية لم تتمكن من الاعتماد على النظام إلا من خلال العمل فيه بصورة محافظة وعبر مصالحات مع النظم والأيديولوجيات المحافظة.

غير أن هذه المصالحات كانت في أغلب الأوقات مؤقتة وهشة. وعلى أي حال

فقد راوح النظام العربي بين ضرورة التوازن ودمج أجندات متعارضة حتى يمكنه العمل بصورة مقبولة وبين أطروحات راديكالية حملت ادعاءات قيادة منفردة أو أساليب عمل تقوم على الضغط وهو ما كان يؤدى حتما الى شلل ممتد أو فشل مؤسسي ملحوظ.

ولا شك أن النظام العربي كان متخلفا للغاية من حيث مواقفه من حقوق الإنسان والحريات الديموقراطية. ولكنه لم يكن قمعيا أو تجسيدا لأيديولوجيا الثورة المضادة على النحو الذي نعرفه عن نظام أمريكا اللاتينية أو نظام جنوب شرق آسيا أو حتى النظام الأوربي فيما بين الثورة الفرنسية والثورة الروسية.

إحياء الفكرة العربية سياسياً من خلال مؤسسة إقليمية جديدة يتوقف على أساس ثقافي جديد للنظام

إن اتهام النظام العربي بمعاداة الحريات والنظام الديموقراطي يبدو مبالغا فيه. فهناك فارق بين النظام الإقليمي والثقافة أو الأيديولوجيات الكبرى الحاكمة في الدول الأعضاء أو على مستوى الإقليم. وبينما لا يمكن إنكار أن النظم العربية القيادية في النظام العربي اتصفت بطبيعة تسلطية وشمولية فان النظام لم يكلف نفسه بقمع التجارب القليلة لبناء ديموقراطيات وطنية حينما كان ذلك ممكنا. ثمة إذن فارق بين الثقافة والأيديولوجيا السائدة من ناحية والقيم التي تأسس عليها العمل الإقليمي من ناحية ثانية.

وإذا لم يكن النظام قد قام على أيديولوجيا قومية ولا أيديولوجيا معادية للثورة فكيف تشكل إذن الأساس الثقافي لهذا النظام؟

يجب التمييز بين القيم المعلنة للنظام ووظائفه الفعلية ومن ثم قيمة المتضمنة. والواقع أن النظام العربي شهد منازعة متصلة بين قيم تقوم على خطاب الهوية وقيم أو محددات ووظائف تقوم على خطاب الاستقرار أو الإستراتيجية وهو خطاب يستند بالضرورة على علاقات القوة.

نشأت الجامعة العربية بعضوية ست دول كان كل منها يشكل نموذجا سياسيا واجتماعيا بذاته، بعضها كان تقليديا (السعودية والعراق واليمن) والأخر حديث وله تراث شبة ديموقراطي (مصر وسوريا ولبنان). ومثلت محدودية الميثاق انتصارا للدول التقليدية إضافة إلى لبنان بالمقارنة ببروتوكول الإسكندرية. ومع اتساع حركة الاستقلال وبتأثير القضية الفلسطينية بدأ البندول يتحرك لصالح الفكرة القومية

والدول الحديثة. وسريعا ما تفجر الصراع وارتبط بالتوجه نحو الانسلاخ عن الفكرة المؤسسة: أي الارتباط بالغرب. وزج النظام العربي إلى أتون الحرب الباردة بين الغرب والشرق. وفشلت الجامعة في القيام بوظيفة الصيانة والاستقرار نظرا لتوازن القوى بين مختلف المعسكرات. ولم يبدأ النظام في الاستقرار النسبي إلا بتأثير محنة عام ١٩٦٧ التي أملت مصالحة جزئية بين المعسكرين. وسريعا ما صعد نجم النظم المحافظة بفضل الثروة النفطية من ناحية وحدوث انقلاب فى توجهات مصر السياسية الدولية والإقليمية. وتألفت فى عقد الثمانينات علاقات وتحالفات جديدة لا شأن لها بالانقسام القديم بين "تقدميين" و"رجعيين" وهو صراع لم يشغل غير فترة وجيزة من تاريخ النظام ١٩٦١-١٩٦٧ وحلت صراعات وعلاقات قوى جديدة محل علاقات القوى القديمة. واتجه النظام إلى الركود والتفتت طوال عقد الثمانينات وأغلب سني التسعينات. وباختصار فشل النظام في تحقيق الاستقرار الإقليمي وهو ما يتضح من غزو العراق لإيران ثم للكويت ثم الحرب ضد العراق التي قادتها الولايات المتحدة التي لم تخاطر بالاعتماد على القدرات الذاتية للنظام الإقليمي المتصدع.

وبينما كانت علاقات القوة تحكم أداء النظام أو فشله الممتد فى الوفاء بوظيفة الاستقرار وهى وظيفة محافظة بطبيعتها وان لم تكن بالضرورة باطشة أو قمعية كانت الأيديولوجيا القومية توظف بصورة سطحية سواء لتبرير بقاء النظام أو لدفعه نحو التقدم للوفاء بوظائف جديدة. وقد شغلت وظيفة التعبير عن الهوية العربية جانبا كبيرا من اهتمام الجامعة العربية ووكالاتها الفرعية. ولكن تلك الوظيفة لم تكن سوى جانب هامشي إلى حد كبير فى ظروف فرضت التفتت السياسي وانفجار التناقضات الاستراتيجية.

والواقع أن خطاب الهوية خدم أغراضا ووظائف معينة. فهو على الأقل أفشل التوظيف الاستعماري للنظام العربي. ثم أنه حافظ على حد أدنى من تماسك الموقف الجماعي في مواجهة الكيان الاستعماري العنصري الإسرائيلي. ورغم أنه لم يتمكن من تحرير فلسطين أو ضمان الحد الأدنى من حقوق شعبها فهو على الأقل منع انهيار هذا الموقف إلى إضفاء الشرعية على هذا الكيان إلا عند توفر

شروط معينة.

لقد تفرع عن خطاب الهوية قائمة طويلة من الأهداف التنموية التي تجسدت في عدد كبير من الوثائق الميثاقية والتعاهدية. ولم يتمكن النظام أبدا من التعامل بجدية مع هذه الأهداف. فإذا أضفنا فشل النظام في الأخذ بالقيم الديموقراطية والحقوقية العصرية وتعزيز النضال من أجل دولة الحق والقانون يكون هذا النظام قد أفلس تماما تقريبا. فهو لا يقوم بوظيفة إستراتيجية محافظة ولا يقوم في نفس الوقت بوظيفة تنموية أو تعزيزية.

ولا يمكن أن يستمر هذا الإفلاس طويلا. فقد أدى فشل النظام في القيام بوظيفة الاستقرار الإستراتيجي، إلى أن نشطت التدخلية الأمريكية التي تسعى الآن لبناء إمبراطورية على حساب استقلال الإقليم وحقوق شعوبه فى تقرير مصيرها بنفسها. وفى نفس الوقت فان الواقع الذي تعيشه منظومة الدول العربية الكبرى لا يسمح بطرح مشروع إيجابي بديل للهيمنة الإمبراطورية الأمريكية. كما لا يمكن أن يعيش نظام إقليمي على أداء وظيفة دفاعية محافظة ان لم يكن لديه مشروع للتغيير الإيجابي والتقدمي. وبدون طرح مثل هذا المشروع لابد أن يتدهور النظام إلى شرعنه الترتيبات الإمبراطورية الأمريكية بما في ذلك قوننة الحضور الإسرائيلي على الساحة الإقليمية.

راوح النظام العربي بين ضرورة التوازن ودمج أجندات متعارضة وبين أطروحات راديكالية أو أساليب عمل تقوم على الضغط مما أدى إلى فشل مؤسسي ملحوظ

ولكن ما هو هذا المشروع الذي قد ينقذ الوضع الإقليمي العربي ويمنحه قوة دفع جديدة؟

الواقع أن هذا المشروع لابد أن يعكس ثقافة بديلة لكل من الثقافة الإستراتيجية المحافظة القائمة على القوة والثقافة المغلقة القائمة على الهوية. ويمكن القول بأن المرحلة الوحيدة التي شهدت انتعاشا نسبيا للتنظيم الإقليمي في العالم الثالث كانت تلك التي كلفت فيها هذه التنظيمات برسالة إيجابية محددة. وفى حالة النظامين العربي والأفريقي تمثلت تلك الرسالة في التحرر الوطني والاستقلال السياسي وإنهاء عصر الاستعمار. وقد استهلكت هذه الرسالة نفسها بمجرد تحقيق أغراضها فى مرحلة صار من الممكن والضروري أن يندلح التنظيم الاستعماري للعالم. وتصدرت قائمة جديدة من المهام جدول أعمال السياسة والثقافة. ولكن النظم

الإقليمية التي ورثت عصر الاستعمار الغربي لم تكن مؤهلة للتعامل بروح إيجابية وكفاحية مع هذه المهام.

فى أفريقيا وجنوب أسيا والعالم العربي حلت قائمة أعمال عرقية محل الرسالة الاستقلالية بعد -وأحيانا قبيل- الاستقلال مباشرة. ووجدت النخب البيروقراطية الجديدة نفسها مندفعة لبناء نظم عسكرية وبوليسية أنهكت الاقتصاد وضاعفت الضغط على المجتمع ومزقت روابطه الداخلية. والواقع أن العالم كله أخذ ينجرف إلى ثقافة عرقية صراعية وهو ما يجب أن يعزى إلى اقتحام الدولة العنيف للنسيج الاجتماعي. أى أن نظام الدول ذاته كان هو السبب الرئيسي لإشاعة ثقافة تعصبية ولتصدع السلام فيما بين الشعوب. وقد جرى الأمر نفسه في الحالة العربية.

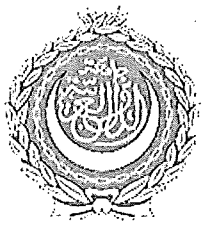

ثانيا: الآفاق الثقافية البديلة

من الصعب للغاية التنبؤ بمصير النظام العربي في وقت يتعرض فيه لهجوم أمريكي مكثف. فمن المحتمل أن يهيمن الأمريكيون على المنطقة بصورة مباشرة فينهار النظام بعد أن يؤدى وظيفة شرعنه الكيان الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى قد تسعى مختلف بلاد الإقليم إلى الاندماج في هياكل دولية بديلة.

وبالمقابل يبحث الفكر السياسي العربي الرسمي عن صيغة لإحياء النظام العربي أو لوضع صيغة إقليمية بديلة. وترشح جهات علمية وسياسية الفلسفة الوظيفية كأساس ثقافي جديد لهذا النظام وللنظم والروابط الجديدة.

ومن هنا سوف نعرض بإيجاز لهذين البديلين:

١- وراثة النظام العربي عبر نظم بديلة

لا تبدو الهيمنة الأمريكية شبه المباشرة على المنطقة متناقضة نظريا مع استمرار الجامعة العربية. إذ تستطيع الجامعة الاستمرار في الحياة مع وقوع المنطقة تحت الإشراف المباشر للولايات المتحدة. فقد نشأت الجامعة كما قلنا بدعم من الاستعمار البريطاني. وينشأ التناقض عن المدلولات الثقافية السياسية المحددة التي انطوى عليها تعبير العروبة كما تطور سواء بتأثير الحركة القومية النشطة في المشرق أو بسبب المدرسة الناصرية. ومن بين هذه المحمولات مبدأ الاستقلال

السياسي والاقتصادي ومفهوم الحياد الإيجابي ومبدأ التقدم والتحرك في اتجاه الوحدة العربية ولو على المدى الطويل. وبتعبير أخر تفرعت تلك المحمولات الثقافية عن فكرة أن العروبة ذاتها تنطوي على معنى سياسي وأنها تستطيع أن تكون أساسا لنظام إقليمي قادر على ضمان الأمن والاستقرار وتوفير المتطلبات الأخرى المهمة للاستقرار والترابط الإقليمي كبديل سواء عن النظم الاستعمارية أو النظم الإمبراطورية التاريخية التي نشأت بالقوة وتدثرت بالإسلام من خلال تعبير الخلافة.

إن التوق إلى العدل قد يدفع إلى حرب الجميع ضد الجميع إن لم يتم إعادة تشغيل الأطر الديموقراطية للحكم والمشاركة.

وقد تعرض النفوذ الأيديولوجي لهاتين المدرستين للتآكل مع الزمن. وانحسرت أو تغيرت تلك المحمولات التي جاءت بها الى حد كبير. ومع ذلك فقد تماسكت الفكرة القومية ذاتها والتي تقول بأن العرب المنقسمين سياسيا بين دول مختلفة وعديدة هم أمة واحدة. ما انكسر بتأثير الفشل الممتد هو الترجمة السياسية المباشرة لمعنى القومية وهو التوجه نحو الوحدة السياسية بل ومجرد القول بأن العروبة تصلح أساسا لبناء نظام إقليمي فعال.

فإن كان القول بأن العرب يستطيعون تأسيس نظام إقليمي قد تعرض للهجوم، ولم يعد قولا جديرا بالثقة مثلما أمل الآباء المؤسسون للفكرة القومية، أو للجامعة العربية، فلا يوجد من ينكر أن ثمة عاطفة "قومية"، أو بناء عاطفي ثقافي على درجة عالية من التجانس أو التماسك.

وبوسع الولايات المتحدة مثلما كان بوسع بريطانيا قبل ذلك أن تجرب المحافظة على الجامعة العربية مع تشغيلها على نحو يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية والسياسية. ويعنى ذلك ألا تحاول الضغط لضم إسرائيل مثلا إلى عضوية الجامعة على الأقل في الوقت الراهن.

غير أن هذا التعايش لا يمكن إلا أن يكون متوترا. ويتطلب استمراره تعزيز القيم الثقافية المواكبة له. فتهبط القيم المتصلة بخطاب الهوية وتطغى القيم المؤكدة على معاني المصلحة واحترام القوة والتسليم لها وتزداد قوة النزعة الفردية والمستوى العملي لتكون القيم وصنع السياسات. وهكذا.

ومقابل التعايش العسير بين الجامعة العربية والهيمنة الأمريكية يمكن تصور

بدائل أخرى مثل توجه الولايات المتحدة لبناء نظام جديد باسم "الشرق أوسطية" أو أي اسم آخر. ويقوم هذا البديل على ضم إسرائيل مع أي عدد من الدول الشرق أوسطية وخاصة الأردن والعراق وتركيا وباكستان وربما دولة أو اكثر من دول الخليج إلى تنظيم إقليمي جديد مرتبط بالولايات المتحدة ويؤمن لإسرائيل نوعا من الاعتراف الجزئي في الإقليم كما يقوم بتقديم تغطية إقليمية للسياسات العسكرية الأمريكية في المنطقة. غير أن احتمال أن يتمكن حلفاء أمريكا العضويين فى المنطقة من بناء تنظيم إقليمي يستطيع "وراثة النظام العربي" ضئيل للغاية بسبب النفور الشعبي العربي الواسع من السياسات الأمريكية عموما ومن محاولات شرعنه الوجود الإسرائيلي على وجه الخصوص. كما يبدو أن المصلحة الذاتية للدول العربية ذاتها لا تتسق مع اعتراف مبكر بإسرائيل خشية من منحها مكانة إقليمية متميزة على حسابها هي. وبوجه عام تبدو احتمالات قيام الدول العربية الرئيسية بتقديم التزامات لنظام إقليمي جديد أقوى مما كانت تقدمه للنظام العربي أمرا مستبعدا إلى حد كبير.

ويترك هذا الوضع إمكانية للتعايش بين عدد من المنظمات الإقليمية المقاطعة والضعيفة على وجه الإجمال. وأرجح هذه الاحتمالات يتمثل في توثيق علاقات مجموعة من الدول العربية مع الاتحاد الأوربي وخاصة دول شمال أفريقيا في الإطار الأوسع لميثاق برشلونة أو ميثاق جديد. ومن المرجح في إطار هذه الاحتمالات أن يستمر تداعى العلاقة بين المشرق والمغرب العربيين حيث يزداد تقارب الدول المغاربية مع أوربا بينما تقع الدول المشرقية ودول حوض وادي النيل تحت المظلة الأمريكية.

٢- تغيير بنية النظام العربي

تتجه غالبية من الدول العربية إلى استبعاد التعاون الأمني والدفاعي والتنسيق السياسي من جدول أعمال الجامعة العربية كطريقة لإنقاذها. وبذلك يبدو البديل القابل للحياة هو التعاون الاقتصادي والوظيفي. أي أن المنهج الوظيفي يقدم بديلا للسياسة وطريقة لإصلاح النظام العربي أو إنقاذه.

وباختصار تقدم الوظيفية نفسها كفلسفة أو ثقافة لا سياسية تستهدف التوجه

لضمان الرخاء والسلام عن طريق التركيز على الاقتصاد والخدمات الضرورية لازدهار مصالح مرتبطة بالاستقرار والسلام. ويمثل الاتحاد الأوربي النموذج الكلاسيكي للثقافة الوظيفية وهو النموذج الذي ينظر له في العالم العربي كمصدر أساسي للإلهام بالنسبة لمستقبل النظام العربي والترتيبات التعاونية الإقليمية الأخرى.

أن المنطق الذي يقدمه أنصار هذا الاتجاه بسيط. ففي اعتقادهم يمكن إنقاذ النظام العربي وتحقيق أهداف الشعوب العربية إذا تم تحييد العمل المشترك سياسيا لأن الخلافات السياسية هي السر وراء الفشل فى القيام بالمهام التنموية. فإذا نجح التعاون الوظيفي تنشأ مصالح اقتصادية متحدة فيما بين الدول العربية وهو ما يمثل التمهيد الضروري للوحدة السياسية.

تطرح هذه الورقة بديلاً يقوم على الأممية البناءة متعددة المراكز والمستويات.

وينسجم هذا البديل مع ما يسمى "بثقافة العولمة" التي قامت حتى انفجار أزمة ١١ سبتمبر وما يسمى "بالحرب ضد الإرهاب" على أفكار أساسية مثل صعود الأجندة الاقتصادية والنزوع العام لانهيار الأيديولوجيات الكبرى والفكر المغلق ونزع التسييس والقبول بالحركة الكوكبية الحرة للسلع ورؤوس الأموال والدور البارز للتكنولوجيا وإدارة الأعمال العالمية وتقوض القوميات وبروز حركات عابرة للحدود مناظرة لحركة السلع ورؤوس الأموال. ويفترض هذا التيار الوظيفي أن نفس الأجندة قد صارت تسيطر على عقول الأجيال الجديدة التي تنفر من السياسة والأيديولوجيا حيث يلعب رجال الأعمال ونخبة الاقتصاد الدور الطليعي الذي ظل محجوزا لرجال السياسة لفترة طويلة من الزمن.

والواقع أن أحداث الإرهاب الدولي ونمو الحركات الأصولية على المستوى العالمي وفى منطقتنا من العالم تبين عدم صحة النبوءات الوظيفية والعولمية. فالأجيال الجديدة ليست أقل اهتماما بالشئون السياسية مما سبقتها. ولا يمكن التخلص من إشكاليات السياسة بإهمالها أو تنحيتها جانبا. إن المجال الرمزي والمتعلق بالمعاني والقيم والمعتقدات لا زال يلعب دورا جوهريا في تحديد سلوك ومواقف الناس فرادى وأمم. كما أن ترك مشاكل السياسة جانبا يضاعف من مشكلات الاقتصاد والتعاون الدولي. وعلى أي حال فما أبعد منطقتنا من العالم عن

هذه المفاهيم في الوقت الحالي.

والواقع أن من الصعب تحييد العامل السياسي فى المنطقة العربية لأسباب عديدة. إذ لا يمكن القفز على تناقضات أساسية فى المنطقة وفيما بينها والنظام العالمي الذي ترمى الولايات المتحدة إلى تحويله إلى نظام إمبراطوري. وتوضح مأساة الشعب الفلسطيني والشعب العراقي والشعوب الأخرى التي تتعايش بصعوبة الآن في بلاد عديدة مثل السودان بل وحتى فى الصومال أن إهمال السياسة لا يقود إلا إلى الفوضى أو العنف والحروب.

لقد نجحت الحالة الأوربية بعد تسوية التناقضات السياسية الأوربية بفضل الحرب العالمية الثانية وبروز نظام الأمم المتحدة. وقد يحدث الأمر نفسه بالنسبة للعالم العربي في سياق الحرب الأمريكية "ضد الإرهاب". ولكن مثل هذا الترتيب السياسي لن يكون عربيا وإنما سيمثل تأسيسا لهيمنة أمريكية مباشرة سواء أقيمت الترتيبات الجديدة على أسس وظيفية أو سياسية. ولن يكون ذلك سوى لمصلحة أمريكا وإسرائيل.

ثالثا: البديل الديموقراطي الأممى

وفى هذا السياق يصبح المطلوب هو إعادة هيكلة السياسة وليس إهمالها أو تركها للمستقبل البعيد. إن التوق إلى العدل قد يدفع إلى حرب الجميع ضد الجميع إن لم يتم إعادة تشغيل الأطر الديموقراطية للحكم والمشاركة. والتعارض أو التناقض بين المصالح داخل وفيما بين الدول قد يقود إلى انفجارات دورية أو مستدامة ان لم يتم تعزيز هياكل حل المشكلات والتوصل إلى تسويات تفاوضية ناجحة.

وفى الوقت نفسه فان التسليم أمام التفلطح الخطير لخطاب الهوية يفسح المجال واسعا أمام نكسة خطيرة للتكوين الأخلاقي للبشرية وللمجتمعات. إذ يصبح من الممكن تبرير كافة الأعمال الإجرامية العنيفة باسم النسبية الأخلاقية أو الدفاع عن النفس. كما أن هذا الخطاب لم يفلح كثيرا عند الممارسة. فلا يمكن تجنب استنتاج أن تبرير أي تنظيم اجتماعي باسم خطاب الهوية بذاته لا يمثل غير خديعة

يتم من خلالها نزع قوة الضعفاء أو توظيفهم لمصلحة الأقوياء. فليس هناك مبرر حقيقي للاعتقاد بأن الأوليجاركية المالية في الخليج أو بورصات نيويورك أقرب إلى مصالح الشعب الفلسطيني فى نيل الحرية واستعادة أراضيهم ومواردهم المنهوبة من المثقفين والفئات الوسطى الأجنبية التي تتحدى سلطات بلادها في الولايات المتحدة أو غيرها من البلاد تضامنا مع كفاح هذا الشعب. وبوجه عام يموه خطاب الهوية على التناقضات والمعايير الحقيقية للحكم على أية سياسية لمجرد القول بالتضامن العضوي بين المنتسبين إلى هوية واحدة لغوية كانت أو دينية.

كما لابد من الاعتراف أيضا أن علينا البحث عن بديل ديموقراطي شعبي للوفاء بمتطلبات التقدم والتطور الحر الآمن في المنطقة. إن المنطقة ذاتها قد لا تكفل الآن السبل الكفيلة بضمان أمنها لأسباب تتعلق بالتناقضات الداخلية بين نخب الحكم أو بالتدخلات الاستعمارية العنيفة للقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة أو لأسباب تتعلق باستمرار الفشل فى دخول عصر الثورات الصناعية أو ما بعد الصناعية وتأسيس قدرات علمية وتكنولوجية مستقلة, وسوف يكون من باب الأوهام الضارة طرح بدائل تقوم على افتراض إمكانية استقلال الإقليم بتوفير متطلبات الأمن أو التقدم بصورة مستقلة عن المنظومة الدولية. ولكن الأمر الأكثر ضررا هو قبول الانضواء تحت مظلة الهيمنة الاستعمارية للوصول إلى هذه الأهداف.

أما البديل الذي تطرحه هذه الورقة فيقوم على ضرورة استنباط حل تقدمي للتناقضات الكبرى التي تواجهها المنطقة من الداخل والخارج: نعنى بديلا يقوم على ما يمكن تسميته الأممية البناءة متعددة المراكز والمستويات.

نعنى بذلك رسالة ثقافية موجهة لشعوب العالم بالتآخي وحل التناقضات فيما بينها بصورة سلمية وعبر إبداع هياكل سياسية جديدة متنوعة ومتحدة.

إن كل عملية كبرى للتجدد الثقافي تشتمل على رسالة تحمل مشروعا مستقبليا له صفة الكونية وتسمح بتنوع تجارب ثقافية وسياسية أصيلة. والعرب والمسلمون مؤهلون موضوعيا لحمل مثل هذه الرسالة للعالم. فهم منتشرون في كل أرجاء وإحداثيات العالم. وميراثهم الثقافي الأعمق يقوم على مبادئ العالمية وهم أيضا أصحاب وضعية وسيطة في المنظومة العالمية ما بين المجتمعات الغنية وتلك الأكثر

إن الصدام الواسع بين التيارات الأصولية والنظم الثقافية الأخرى هو مقدمة لاكتشاف الحاجة لخطاب إسلامي وعربي جديد.

فقرا. وهم أيضا عاشوا طويلا التجربة الاستعمارية الغربية ولا زالوا يعانون من الحرمان من العدالة الدولية.

وباعتبارهم كذلك فهم قادرون على صياغة رسالة عالمية وإعادة اكتشاف وإثراء هويتهم الجماعية والقومية من خلال حمل هذه الرسالة العالمية.

ولكن الحالة الثقافية والسياسية الراهنة للعالم العربي تتناقض مع المتطلبات والرؤى الذهنية والأخلاقية لنشر هذه الرسالة العالمية. فرد الفعل الماضوى الأصولي العنيف رمزيا أو سياسيا وماديا يجتاح الأجيال الشابة في العالم العربي ويقوده إلى صدام واسع مع جميع الحضارات والنظم الثقافية في العالم. وعلى الجانب الآخر فنظم الحكم العربية تقبل بجانب من مضمون تلك الرسالة. غير أن الجوهر الأيديولوجي والسياسي لنظم الحكم العربية مجاف بطبيعته لمضمون هذه الرؤية الرسالية الكونية الجديدة.

ومع ذلك فإن الصدام الواسع بين التيارات الأصولية والنظم الثقافية الأخرى قد لا يشكل غير مقدمة لإعادة اكتشاف الحاجة لخطاب إسلامي ومن ثم عربي جديد، ولدينا نماذج تاريخية لمثل هذا التحول (حركة الحشاشين الإرهابية التي تحولت إلى مبدأ عمارة الكون والتأكيد على السلام الكوني). ومن ناحية ثانية فان تبنى الجماعة المثقفة لهذا المشروع التاريخي هو الضمان الوحيد لانحسار نفوذ الأصوليين على الأجيال المقبلة.

تشكل هذه الرسالة إذن يوتوبيا جديدة. وقد يعنى ذلك خلطا بين المستوى السياسي العملي أو النطاقات المتوسطة الممكنة تاريخيا. كما أن هذا الطابع اليوتوبى قد يشير إلى معنى المثالية المتجاوز للواقع.

غير أن هذا النقد يسيء فهم التغير والتجديد الثقافي. فكل موجات التغيير التقدمي الكبرى استندت كما أشرنا على يوتوبيا ثقافية أو سياسية واجتماعية. ومن ناحية أخرى فان استلهام يوتوبيا لا يعنى إهدار الواقعية والروح العملية. فثمة وساطات ممكنة تاريخيا وبصفة محددة يجب صياغة برامج عمل قابلة للتطبيق من جانب مؤسسات وفاعلين قياديين.

والواقع أن الدعوة إلى يوتوبيا أممية لا يعنى التخلي عن الدعوة للوحدة وتناسق

السياسات والمواقف فيما بين الأقسام التقدمية من الشعوب العربية أو حتى فيما بين الحكومات. بل يمكن أن تمثل هذه الدعوة منطلقا لبناء هياكل وتنظيمات إقليمية محددة.

ويجب أن يكون لدي القوى التقدمية المتمسكة بأهداب التوحد الإنساني والمسعى الشعبي الديموقراطي بدائل على مستويات مختلفة من التماسك العربي القائم على برامج عمل محددة وتوجهات ملموسة. ويمكننا الحديث عن أكثر من مستوى بدءا بإصلاحات ذات معنى في بنية النظام العربي الراهن وأسسه الأخلاقية والبرامجية حتى البدائل الشعبية التي لا تقوم على سلطة سياسية بالمعنى المعروف للكلمة. وربما يمكننا الحديث عن ثلاثة بدائل من هذا النوع.

من الصعب التنبؤ بمصير النظام العربي ومن المحتمل أن ينهار بعد أن يؤدي وظيفة شرعنة الكيان الإسرائيلي.

البديل الأول يقوم على تحالف للدول العربية الرئيسية الراغبة فى العمل معا من خلال الجامعة العربية للدفاع عن استقلال العالم العربي وتحديثه بصورة قوية. ويتم إصلاح منظومة الجامعة عبر ثلاثة محاور لا غنى عنها لأي نظام إقليمي ناجح وهى اتفاقية حديثة للأمن المشترك واتفاقية اقتصادية موحدة تنهض في الحد الأدنى على مبدأ المواطنة الاقتصادية المشتركة وحسم الموقف من حتمية تحديث بنية الثقافة العربية والتفسير المستنير للإسلام بما يوفر أساسا لخطاب عالمي ووحدة الشعوب المحبة للسلام والعدالة الدولية بالبناء على إنجازات فقه الاستنارة.

وليس من الضروري في هذا الإطار أن يقبل جميع أعضاء الجامعة هذا التوجه. إذ يكفى أن تتفق عليه عدة دول عربية تطبيقا للمادة ٩ من الميثاق الحالي. ومن المحتم أن يؤدى نجاح هذا التوجه إلى التحاق أعداد أكبر من الدول به في المستقبل. ولكن هذا التوجه يفترض أن تحدث تحولات مهمة في بنية دول عربية في وقت متقارب لتعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان والاستعداد للاستثمار في النضال من أجل الأمن الجماعي واستكمال التحرر الوطني.

أما البديل الثاني فقد ينهض على الصيغة الوظيفية المطروحة الآن لإصلاح النظام العربي إذا كان يتيح فضاءا للتطور والتشبيك والتعاون والعمل المشترك والحر بين منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والقومي. ويعد هذا البديل وسيطا بين النظام الرسمي واللارسمى. ويعنى هذا المستوى بإنضاج عملية

تكوين بدائل أكثر صلابة للتعاون والاتحاد بين المجتمعات العربية على المدى الطويل عبر تحرير الجدل الاجتماعي والسياسي داخل وعبر حدود الدولة الوطنية. ويتفق هذا المستوى مع درجة وسيطة من التحويل الديموقراطي لشكل الدولة العربية وروابطها الإقليمية. ويمكن عند هذا المستوى أن تقوم اتحادات ذات فعالية على المستويات غير الرسمية بين الفعاليات الكبرى في المجتمع المدني والاقتصادي: أي في الفضاء الجمعياتى وفضاءات السوق والتكوينات الوسيطة فيما بينهما مثل الجامعات ومراكز البحوث وشركات المشورة وغيرها.

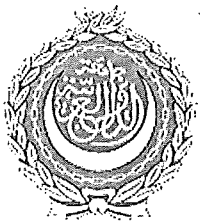

أما البديل الثالث فيقوم على التمدد المباشر لشبكات النشاط الدعوى والسياسي والاجتماعي بكافة أنواعها فيما بين البلاد العربية وعلى المستوى العالمي حتى لو لم يكن أيا من الدول العربية قد أكمل عملية التحول الديموقراطي. وبتعبير آخر فان هذا الجيل يتوسع في عمليات التشبيك التي تجرى حاليا فى الفضاء المدني وتشجيع الحكومات الأكثر رشاده على مد خطوط التواصل مع الهيئات المدنية العالمية تعزيزا لمصالحها. وفى هذا الإطار يتم تعزيز العمل والنشاطية المدنية الكونية وتتجذر فى البنية الاجتماعية عبر المشاركة في حل المشكلات ومساعدة الفئات المختلفة من السكان على حل مشكلاتها بصورة خلاقة وبانتزاع وممارسة حقها في المشاركة والرقابة بصورة فعلية. وفى نفس الوقت يتم التوسع في ممارسة مظاهر الاتحاد والعمل على مستوى دولي لمواجهة الظلم الاستعماري والرقابة على الممارسات النهبية أو الباطشة التي تقوم بها الدول الاستعمارية ومؤسساتها الكبرى الاقتصادية والسياسية. وبذلك تصبح المجتمعات المدنية الوطنية والشبكات القومية جزءا من النضال العالمي ضد العولمة أو من أجل عولمة بديلة.

غير أن السؤال المهم الذي يجب أن يسترقفنا يتعلق بمحتوى هذه الرسالة العالمية كمنصة انطلاق لإعادة بناء النظام الإقليمي.

أن ما يعنينا هنا هو الأساس الثقافي لنظام عربي جديد.

ويتكون مضمون هذه الرسالة من مستويات متعددة للممارسة الثقافية السياسية. ويهمنا هنا الإشارة إلى المستويات التالية

مقابل التعايش العسير بين الجامعة العربية والهيمنة الأمريكية يمكن تصور بدائل أخرى مثل توجه الولايات المتحدة لبناء نظام جديد باسم (الشرق أوسطية).

١- طرح منظور تقدمي للعوله باعتبارها تآخيا بين الشعوب من ناحية وبحثا عن آليات سياسية عالمية جديدة بديلة ومكملة لنظام الدول فى نفس الوقت. ويقدم هذا المنظور أطرا لمفاهيم يمكن استنباطها من جانب الشعوب نفسها لحل الفوران العرقي يقوم على السلم والعدالة والتنوع والوحدة.

٢- وفى القلب من هذا المنظور للعوله البديلة يتم تأسيس حالة عالمية موائمة للتنمية والاقتصاد يقوم على اقتلاع الفقر وبناء قدرات مادية حقيقية لحل المشكلات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المتنوعة من حيث مستويات تطورها مع التأكيد على معنى التعاون والمساعدة المتبادلة والمسئولية المشتركة عن اقتلاع الفقر.

٣- إن الهوية العربية ليست شيئا ثابتا أو فحوى سرمدية سابقة على تجربة التعاون والتكافل مع كل النظم الثقافية الكبرى. بل ان إثراءها وتأكيدها لم يعد ممكنا بدون هذا التواصل الثقافي المفتوح والقائم على المساواة والنضال من أجل العدالة الدولية.

٤- تقوم الفعالية السياسية والمدنية بما في ذلك نيل العدالة وتحريك آليات النهوض الاقتصادي والاجتماعي على التوافق على برامج عمل مشتركة وخلاقة فى ميادين تتوفر عليها مصالح متناغمة. وبينما لا يجحف هذا المفهوم بالتجمع السياسي القائم على الهوية الثقافية المشتركة فان تلك الهوية لا يجب فهمها على أنها مجرد لغة أو تراث ثقافي مشترك وإنما على أنها رؤية وممارسة ثقافية أخلاقية مفتوحة: أي أنها رؤية للعالم وبرامج وتوجهات عمل. ومن ثم فليس من الضروري وفقا لهذا المفهوم أن يقوم التجمع السياسي الإقليمي على مجرد الانتماء الى جنسية عربية أو كون الدولة عربية من الناحية اللغوية والثقافية. المهم هو الاتفاق على مضمون الرسالة الثقافية التي يقوم عليها العمل المشترك. ومن ناحية أخرى فان تحقيق نجاحات مادية لأي تنظيم إقليمي يقوم على هذه الرؤية مهما بدا صغيرا يقود تلقائيا إلى توسعتة بصورة مطردة.

٥- ينهض هذا المشروع الثقافي أيضا على احترام وتعميق القانون الدولي لحقوق الإنسان ويسهم في تطوير القانون الدولي. وينمي توجهات وبرامج عمل نضالية مناهضة لجميع أشكال العنصرية والاستعمار والنظم الاستبدادية في العالم وفي المنطقة وعلى رأسها الصهيونية. وفي صدارة برامج العمل هذه تقع مهمة تحرير الشعب الفلسطيني وتمكينه من الحصول على حقوقه السياسية من خلال ذات المنظور: أي على أساس مبدأ المساواة وبالبحث عن صيغ سياسية بديلة لتجزئة الأراضي وفكرة الدولة اليهودية.

٦- توجهات وبرامج عمل نضالية مناهضة لجميع أشكال العنصرية والاستعمار والنظم الاستبدادية فى العالم وفى المنطقة وعلى رأسها الصهيونية. وفى صدارة برامج العمل هذه تقع مهمة تحرير الشعب الفلسطيني وتمكينه من الحصول على حقوقه السياسية من خلال ذات المنظور: أي على أساس مبدأ المساواة وبالبحث عن صيغ سياسية بديلة لتجزئة الأراضي وفكرة الدولة اليهودية.

٧- يتبنى هذا المنظور مهمة البناء على مكتسبات النضال المدني العالمي والعربي ويعده أحد أهم محاور الحركة السياسية والثقافية.

٨- قد يتم ذلك كله من خلال بناء تجمع ثقافي داخل جامعة الدول العربية ومستقل عن آلياتها السياسية في نفس الوقت. وقد يتم تأسيس هذا التجمع في تنظيم مستقل.

د. محمد السيد سعيد